

الفصل السادس

دور التخزين في إنجاح سياسات التعامل بالشراء والبيع

من خلال الإطلاع على واقع الصناعة السورية ، وما يعترئها من ضعف في الأداء وفشل في تطبيق سياسات الإنتاج لديها فقد كان من أحد أسباب الفشل هو الضعف في إدارة المخزون وعدم إعطائه أهمية لما يعتقد البعض بأن المخزون ليس له تأثير مباشر على العملية الإنتاجية ، في حين أن هذه المخازن تحتوي على المواد الأولية التي يجب الحفاظ على جودتها ومراعاة شروط التخزين وذلك لتكون جاهزة حين الطلب.

تساؤلات البحث:

1. هل يراعى موقع المخزن عند التخطيط لسياسة الإنتاج.
2. هل تتوافق مساحة المخزن مع نمط وحجم المواد المخزنة
3. ما هي الطرق والأساليب التي يمكن من خلالها تحديد مستويات المخزون.
4. ما الدور الذي يلعبه المخزون في سياسات الإنتاج المنشآت الصناعية في سورية .
5. ما هي الصعوبات التي تحول دون تطبيق الأساليب الحديثة لإدارة المخزون .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :

1. إبراز أهمية موقع المخزون في إنجاح دوره في إنجاح سياسة التخزين.
2. إبراز أهمية مساحة وتصميم المخزن في ترتيب المخزون وسهولة النقل والمناولة .

3. تحديد بعض الطرق والأساليب الحديثة في اختيار مستوى المخزون الذي يلبي الحاجة ويحقق الوقورات الاقتصادية.
 4. إبراز أهمية المخزون في إنجاح سياسات الإنتاج.
 5. تحديد الأسباب التي تضعف إدارة المخزون .
- أهمية البحث:**

تأتي أهمية البحث من خلال الدور الذي تلعبه المنشآت الصناعية في التنمية الاقتصادية، ولدى الاطلاع على سياسات الإنتاج تبين هنالك ضعف في تطبيق السياسات وكان من أحد الأسباب التي تؤدي إلى إضعاف سياسة الإنتاج هي الضعف في إدارة المخزون لذلك يهدف البحث إلى معالجة نقاط الضعف وذلك لإنجاح سياسات الإنتاج.

متغيرات البحث:

التابع المستقل :

هو إدارة المخزون . وهنالك متغيرات فرعية:

- موقع المخازن
- مساحة المخزن
- نوع المخزون
- مستوى المخزون
- تكاليف المخزون

التابع المتغير : هو سياسات الإنتاج .

منهج البحث:

أن المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي وقد تم الاعتماد في هذا المنهج على الكتب والدراسات السابقة المرتبطة بكل من إدارة المخزون وسياسات الإنتاج بغرض تكوين الإطار النظري للبحث. والبحث الميداني.

المبحث الأول: إدارة المخزون:

يعد المخزون إحدى الموضوعات الهامة التي تواجهها الإدارة في المنظمات المختلفة وتزداد أهميته في المشروعات الصناعية إلى الدرجة التي تؤثر على نجاحها في تحقيق أهدافها بل لقد أصبحت كفاءة تلك المشروعات تقاس بقدرتها على الاحتفاظ بالمواد التي تحتاجها مستقبلاً، فالعمليات المخزنية تعتبر مرحلة أساسية من مراحل العملية الإنتاجية سواء في مجال إنتاج السلع أو تقديم الخدمات ولا يخلو النشاط الاقتصادي على وجه العموم من عمل مخزني من وقت استخراج الخامات من مصادرها الطبيعية وفي مراحل نقلها إلى مراكز الإنتاج وبيعها وحتى وصولها إلى المستهلك .

أولاً: مفهوم المخزون:

يمكننا أن نوضح مفهوم المخزون بما يلي: "هو عبارة عن المواد الخام والمستلزمات وقطع الغيار والمواد نصف المصنعة ، والمواد تامة الصنع الموجودة في المخازن بانتظار استخدامها مستقبلاً"¹.

كما تعرفه الجمعية الأمريكية للرقابة على المخزون والإنتاج بأنه إجمالي الأموال المستثمرة في وحدات من المادة الخام والأجزاء والسلع الوسيطة وكذلك الوحدات تحت التشغيل بالإضافة إلى المنتجات النهائية المتاحة للبيع. (ماضي وآخرون ، 2000).

ومن التعريفين السابقين نستنتج ما يلي:

1. أن المخزون هو عبارة عن المواد والبضائع التي تحتفظ بها المنشأة في المخازن بهدف إمداد العمليات الإنتاجية والاحتفاظ بالسلع تامة الصنع لحين إيصالها إلى الأسواق .

1. د. محمد الحسين وآخرون، إدارة الإنتاج، منشورات جامعة حلب، 2003، ص 305

2. أن المخزون ما هو إلا أموال مستثمرة وعلى ذلك فإن المخزون الزائد ما هو إلا رأس مال معطل .

3. أن المخزون يعد عملية خمود مؤقتة بين نشاطين هما العرض والطلب حيث أن المخزون يحقق التوازن بين العرض في وقت ، والطلب في وقت آخر، وبالتالي فإن توافق العرض والطلب في نفس الوقت والمكان يجعل المخزون غير ضروري ولا حاجة للاحتفاظ به ، وكلما كان هناك اختلاف بين العرض والطلب في المكان والزمان ظهرت الحاجة إلى المخزون .

ثانياً أهمية الاحتفاظ بالمخزون:1

تأتي أهمية الاحتفاظ بالمخزون في أية منظمة إلى جملة من الأسباب منها:

- 1- توفير المواد بشكل مستمر كجزء من مستلزمات العمل
- 2- نظراً لتقلب الأسعار وارتفاعها اغلب الأحيان
- 3- مواجهة النقص في الكميات المعروضة من المواد والسلع بسبب احتمالية انقطاع عمليات التوريد وتأخر وصول الكميات المتعاقد عليها في موعدها الاستفادة من الشراء بكميات كبيرة لتقليل كلف المواد المشتراه من خلال تقليل سعر الوحدة الواحدة وكذلك تقليل تكلفة النقل مع ضرورة مراعاة الاستثمار الصحيح لرؤوس الأموال
- 4- معالجة موسمية الحاجة إلى المواد أو المنتجات ، معلوم أن الحاجة لبعض المواد أو المنتجات في موسم معين قد يكون أكثر من موسم آخر فأجهزة التدفئة أو الملابس الثقيلة مثلاً لها احتياجات واضحة

أو في فصل الشتاء وتقل إلى أدنى مستوى لها في فصل الصيف لذا تقوم الشركات المتخصصة بهذه المنتجات بالإنتاج خلال مدة الصيف وتحفظ في مخازن لحين إمكانية تصريفها في وقبل فصل الشتاء.

5- تأثر المخزون من مواد وسلع بالظروف السياسية مما زاد الاهتمام باتخاذ الإجراءات اللازمة في توفير المخزون ووصل الأمر بمسؤولي بعض الدوائر إلى توفير مكان منعزل كمخزن للمواد لا تتوفر فيه المقومات المطلوبة لحفظ المواد ، وهذا ما تعانيه سوريا في الوقت الحاضر حيث تضطر لشراء المواد بكميات كبيرة بشكل يزيد عن حاجتها وذلك تجنباً من عدم إمكانية الحصول عليها فيما بعد .

ثالثاً: ما الاعتبارات الواجب مراعاتها عند بناء المخزن¹:

❖ اختيار موقع المخزن:

نظراً لأهمية المخزن هناك عدد من النقاط يجب مراعاتها قبل

اختيار الموقع:

1. قرب المخزن من الأقسام التشغيلية التي تستخدم المواد الموجودة فيه وذلك من أجل تقليل عمليات النقل وتقصير المسافة في نقل المواد إلى أقل قدر ممكن ، من ملاحظتنا للمنشآت لدينا وجدنا عدم تحقق هذا الشرط لانتشار المخازن في أماكن بعيدة عن مكان الإنتاج مما يحمل الإنتاج تكلفة إضافية (تكلفة النقل).

2. طبيعة المواد تملّي بعض الشروط الخاصة بها مثل المواد سريعة الاشتعال حيث يتطلب تخزينها بعيداً عن الرطوبة أو خزانات مائعة للحريق ودرجات حرارة معينة.

1. المرجع السابق

3. حجم يلاءم كمية المواد المراد تخزينها وهذا ما يؤثر باختيار الموقع

المناسب كذلك يجب الأخذ في الاعتبار إمكانية التوسع في المستقبل.

4. توفر الظروف المناخية المناسبة.

5. توافر وسائل النقل المناسبة.

❖ مساحة المخزن:

لتحديد مساحة المخزن المناسبة لابد من الأخذ بعين الاعتبار أمرين

رئيسيين هما:

المواد المراد تخزينها والمساحة المتاحة لهذا الغرض من الأهمية

بمكان وضع التصميم المناسبة للمخازن لما لها دور كبير فيما بعد أثناء

عملية الإنتاج أو عند شراء المواد وحفظها أو لتسهيل عملية الجرد.

إذا لابد من الاستثمار الأمثل للمستودعات والمخازن ، فالمخازن الغير

مستخدمة يمكن تأجيرها للشركات التي هي بحاجةها وغير قادرة على بناء

مخازن خاصة بها.

رابعاً: أنواع المخزون¹: Types of inventory

صنف ستيفن سون المخزون إلى الأنواع التالية:

1. المواد الخام، والمواد المشتراة.

2. المواد تحت التشغيل، والمواد نصف المصنعة.

3. المواد تامة الصنع، أو السلع الجاهزة.

4. الأجزاء والمعدات والتوريد.

1. د. محمد الحسين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 307 و 308

في حين اقترح كلاً من بترسون وسيفر التصنيف التالي لأنواع المخزون:

1. مخزون مصدره عمليات الشراء الخارجي من الموردين أو من إنتاج المنظمة.

2. مخزون يتم الاحتفاظ به لمواجهة الاستخدامات المتوقعة من مادة ما، وهذا ما يساعد المنظمة على الحد من تقلبات الطلب...

3. مخزون الأمان وهو الذي يستخدم لمواجهة بعض المشكلات أو الحالات غير المتوقعة مثل حالات التأخير في التوريد، أو الزيادة في الطلب وبالتالي زيادة معدل الاستخدام.

مخزون تحت التشغيل وهو مخزون ضروري، وهو ينتقل من عملية إنتاجية إلى عملية أخرى لحين الانتهاء من إنتاجه...

خامساً العوامل المحددة لمستويات المخزون:¹

وتقسم إلى نوعين : 1. عوامل إنتاجية

2. عوامل تسويقية

1 . عوامل إنتاجية: وتشمل:

- نظم الإنتاج .
- التخصص.
- المراحل الصناعية.
- الزمن.

1. د.أحمد راشد الغدير، إدارة الشراء والتخزين، دار زهران ،عمان، 2000، ص337 و338

أ- نظم الإنتاج:

حيث يوجد أكثر من نظام للإنتاج ويهمننا منها نظامين هما :

نظام الإنتاج المستمر يحتاج ونظام الإنتاج حسب الطلب، ونظام الإنتاج المستمر يحتاج إلى كميات كبيرة من المخزون بما يضمن استمرار العملية الإنتاجية ، ويحتاج إلى مخازن كبيرة ، ونظام الإنتاج حسب الطلب كلما تأتي طلبه فنقوم بتوفير ما تحتاجه هذه الطلبية من مواد وبالتالي لا نحتاج إلى مخازن كبيرة.

درجة التخصص: فإذا كان المنتج متخصص بإنتاج سلعة واحدة، فيكون لديه في المخازن مخزون من المواد لتغطية إنتاج هذه السلعة ، وبالتالي يكون مستوى المخزون من هذه السلعة محدود. بينما إذا كان يتعامل مع مزيج سلعي كبير وينتج أكثر من سلعة فلا شك أنه سيكون لكل نوع من أنواع السلع مخزون كافٍ من المواد الأولية التي تدخل في إنتاجها وبالتالي سيرتفع لديه مستوى المخزون في المخازن.

ب- المراحل الصناعية:

فبعض المواد قد تمر بمراحل صناعية واحدة وبالتالي فهي تحتاج إلى مواد أولية تدخل هذه المرحلة الصناعية، بينما بعض السلع والمواد تمر بأكثر من مرحلة صناعية واحدة ، فقد تمر بمرحلتين أو ثلاثة أو أربعة مراحل ، وفي كل مرحلة يتم استخدام وإضافة مواد أولية جديدة مما يعني أن علينا أن نوفق بين المراحل الصناعية التي تمر بها السلعة وبين كمية المخزون اللازمة لهذه المراحل.

ت- الزمن:

ويهمنا فيه ربط الزمن بالعملية الإنتاجية، فإذا كانت العملية الإنتاجية قد تستغرق زمناً بسيطاً وبالتالي سيتم إنتاج وحدات كثيرة لأن مخزون من المواد الأولية الداخلة في إنتاج السلع مخزون ضخم وكذلك الأمر لمخزون السلع النهائية.

أما إذا كانت العملية الإنتاجية تمر بمراحل صناعية متعددة أي بمراحل زمنية طويلة فإن إنتاج الوحدة الواحدة سيحتاج إلى زمن طويل نسبياً وبالتالي تكون الكميات التي يتم تخزينها موزعة على هذه الفترة الزمنية ، ويكون المخزون قليل من المواد الأولية والسلع النهائية.

2. العوامل التسويقية :

- الطلب .
- التأكد من مستوى الطلب .
- مدى التشابه في مكونات الطلب .
- التأخير المسموح به.
- هيكل التوزيع.

سادساً: تكاليف المخزون¹:

.. وتشمل:

- تكاليف الحصول على المواد مثل: الرواتب ، النفقات الخاصة بمراجعة أوامر الشراء، والمتابعة ، والفواتير ، والدفع.
- تكاليف التخزين مثل: تكاليف تجميد رأس المال ، تكاليف المناولة والتخزين وإيجاد المخازن ونفقات الإضاءة والتهوية والتدفئة والتبريد،

1. د. محمد ناصر و د. يونس عواد، إدارة النظم والعمليات الإنتاجية، منشورات جامعة دمشق، 2004، ص 304

والمواد الحافظة وتكاليف التلف والعجز، وتكاليف التأمين وتكاليف الإشراف والاختبار والسجلات.

- **تكاليف نفاذ المخزون:** وهذا النوع من التكاليف لا يقتصر فقط على الخسارة التي تتحملها الشركة نتيجة لفقدان الأرباح المنتظرة فحسب ، وإنما تشمل التعويضات التي تدفعها لعملائها بسبب التأخير في التسليم المنتجات في التواريخ المتعاقد عليها ، وهذا سيؤدي إلى تحطيم شهرتها بين عملائها وهذا لا يقدر بثمن .
- سابعاً نماذج المخزون 1:

تتباين نماذج المخزون تبعاً لحالة الطلب (حالة الاستخدام) على المادة والطلب أما أن يكون : معلوم وثابت ، أو يكون غير معلوم وغير مؤكد .

وفي جميع الأحوال فإن أهداف نماذج المخزون هما :

1. تحديد كمية الطلب الاقتصادية.

2. متى يتم طلب هذه الكمية .

وسنقوم فيما يأتي بشرح نماذج المخزون المبنية على الطلب معلوم أو ثابت .

أ- نموذج المخزون التقريري الأساسي:

✓ افتراضات هذا النموذج:

1. الطلب معلوم وثابت.

2. هناك فترة توريد ثابتة ومحددة أي أن الفترة بين إعداد الطابينة واستلامها ثابت.

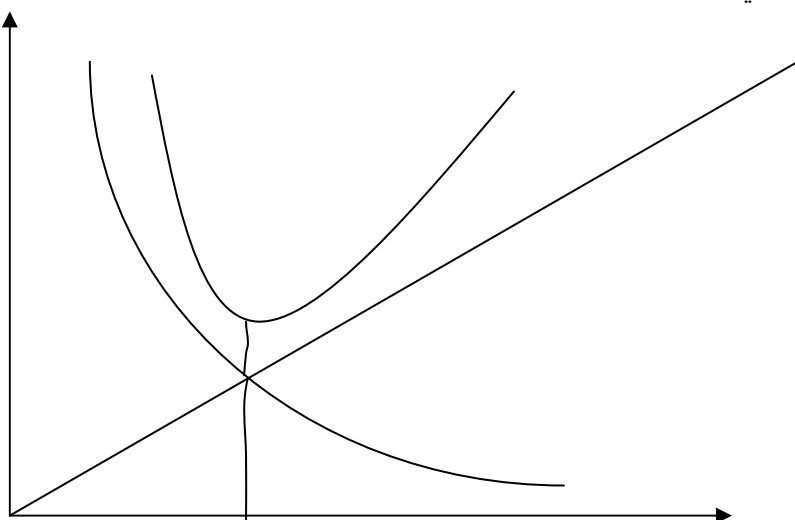
3. كلفة الوحدة الواحدة ثابتة ولا يوجد خصم كمية.

1. د.محمد حسين و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص310

4. يتم الطلب في كل مرة عندما يصل المخزون إلى نقطة إعادة الطلب.
5. الكميات المطلوبة ثابتة في كل فترة وهي تعادل الكمية الاقتصادية للطلب...

إن هذا النموذج يهدف إلى تحديد الكمية الاقتصادية للطلب أو الشراء (ك) ونقطة إعادة الطلب (ع).

❖ تحديد الكمية الاقتصادية للطلب (ك) بيانياً من خلال الرسم البياني التالي:



من الشكل يلاحظ أن :

- الكمية الاقتصادية للطلب (ك) تكون عند النقطة التي يتكون فيها التكاليف الكلية في حدها الأدنى.
- تتزايد تكاليف الاحتفاظ بالمخزون مع تزايد عدد الوحدات المخزنة...
- تتناقص تكاليف إعداد الطلبات مع تزايد عدد الوحدات المطلوبة...

رياضياً فإن تحديد الكمية الاقتصادية للطلب يتم كما يأتي:

السنوي

الشراء = عدد الطلبات

تكلفة إعداد الطلبات السنوية =

عدد الطلبات * تكلفة إعداد الطلبية الواحدة وهي ثابتة (1)

تكاليف الاحتفاظ في المخزون السنوي =

متوسط المخزون * تكلفة الاحتفاظ بالوحدة سنوياً.

متوسط المخزون =

المتوسط
2

(الحد الأعلى للمخزون + الحد الأدنى) ÷ 2 أو متوسط المخزون =

وبالتالي فإن تكاليف الاحتفاظ في المخزون السنوية = $\frac{X}{2}$ (2)

وبالتالي فإن مجموع التكاليف الكلية =

تكلفة إعداد الطلبية السنوية + تكلفة الاحتفاظ بالمخزون السنوية

(3) $T \cdot K = \left[\frac{T}{P} \right] + \left[\frac{2}{K} \right] \cdot X$

ولإيجاد الحل الأمثل لـ K نقوم باشتقاق المعادلة رقم 3 بالنسبة لـ (K) فنحصل على

$$K^* = \frac{T}{P} \cdot \frac{X}{2}$$

أي أن الكمية الاقتصادية للطلب (أو الحجم الأمثل للشراء) =

الجذر التربيعي لـ $2 \times \text{تكلفة إعداد الطلبية} \times \text{الطلب السنوي} /$

تكلفة الاحتفاظ السنوية بالوحدة الواحدة في المخزون

يلاحظ أن التكاليف بأنواعها هي تكاليف سنوية حصراً...

تحليل الحساسية النموذج :

يهدف هذا التحليل إلى قياس درجة التغير في حجم الكمية الاقتصادية للطلب EOQ بنتيجة تغير أي من المتغيرات الثلاثة في معادلة الكمية الاقتصادية للطلب وهي: الطلب السنوي (ط) ، تكلفة إعداد الطلبية (ت) ، تكلفة الاحتفاظ في المخزون (خ) ويتم قياس العلاقة بين أثر التغير في التقديرات المتغيرات الثلاثة على الكمية الاقتصادية للطلب، والتكاليف الإضافية المترتبة على هذا التغير باستخدام الصيغ التالية :

$$\text{التغير النسبي في التكاليف} = [1 + \text{ن}/100]$$

حيث (ن) = القيمة المقدرة للمتغير / القيمة الحقيقية للمتغير وهي علاقة صحيحة لأي من المتغيرات الثلاثة في معادلة الكمية الاقتصادية للطلب ، وباستخدامها عملياً يمكن التوصل إلى نتيجة هامة وهي :
ن التكاليف الكلية أكثر حساسية للتقديرات المتشائمة من قيمة المتغير عنها في حالة التقديرات المتفائلة في قيمة المتغير...

ب. تحديد نقطة إعادة الطلب :

نقطة أو مستوى إعادة الطلب هي كمية المخزون التي تفي بالاحتياجات خلال فترة التوريد والتي هي الفترة الفاصلة بين إصدار أمر الشراء وبين استلام الطلبية .

في إذا كانت فترة التوريد مؤكدة ومعدل الاستخدام للمادة معروف وثابت خلال فترة التوريد فإن :

$$\text{مستوى إعادة الطلب} = \text{فترة التوريد} \times \text{معدل الاستخدام}$$

$$\text{أو } ع = ف \times س$$

نموذج الكمية الاقتصادية للطلب مع استمرار استخدام المادة خلال فترة التوريد :

وهذا النموذج لا يختلف عن النموذج السابق لتحديد الكمية الاقتصادية للطلب إلا في فرض واحد وهو أن التوريد توريد الكمية المشتراة يتم تدريجياً، بالطبع سيكون هناك استخدام لهذه الكمية خلال فترة التوريد وهذا النموذج واسع الانتشار في المنظمات الصناعية....

من مستلزمات تطبيق هذا النموذج ما يلي :

- معدل التوريد أو الإنتاج وهو يشير إلى معدل تسليم المادة إلى جهة الاستخدام .
- معدل الاستخدام أو الصرف (د) وهو يشير إلى معدل الطلب على المادة من قبل جهة الاستخدام ، ويشترط النموذج أن (دحو) .
- فترة التوريد (ف) وتشير إلى فترة التوريد التدريجي والتي يتم فيها أيضاً استخدام المادة .
- فترة الاستخدام (م) وهي التي يتم فيها استخدام المخزون المتراكم عندما لا يكون هناك توريد.
- الحد الأقصى للمخزون (ص) وهو يشير إلى أقصى رقم ممكن أن يصل إليه المخزون وهو يتوقف على العلاقة بين (و، د) مع ملاحظة أن مستوى المخزون في ظل هذا النموذج لا يمكن أن يصل إلى الكمية ك المشتراة لأن توريد هذه الكمية سيكون تدريجياً وتستخدم في وقت التوريد أيضاً.

التكاليف الإجمالية السنوية=

تكاليف الاحتفاظ بالمخزون + تكلفة إعداد الطلبات السنوية

$$ت ك = (ص/2) خ + (ط/ك) ت$$

ولحساب الكمية الاقتصادية (ك) نستخدم الرموز التالية :

$$(1) \text{ _ ميل خط تراكم المخزون (و-د) = ص/ي}$$

حيث أن ي _ تشير إلى نهاية الفترة ويكون مستوى المخزون قد وصل إلى حده الأقصى (ص).

_ ميل خط تراكم المخزون إذا لم يكن هناك استخدام خلال فترة التوريد :

$$(2) \text{ و = ك/ي}$$

$$(3) \text{ من المعادلة (1) فإن ص = (و-د) ي}$$

$$\text{من المعادلة (2) فإن ي = ك ÷ و بالتعويض في 3}$$

$$\text{ص = (و-د)(ك/و)}$$

$$\text{ص = ك(1 - د/و)}$$

وبالتالي فإن متوسط المخزون يساوي : $ص/2 = 2/1 ك (1 - د/و)$
وباستخدام أسلوب التفاضل نجد أن :

$$ك^{**} = \frac{\frac{ط}{خ}}{(1 - \frac{د}{و})}$$

وسنجد أن الكمية الاقتصادية للطلب (ك**) في ظل هذا النموذج

ستكون اكبر من الكمية الاقتصادية للطلب ك* في ظل النموذج السابق.

نموذج الكمية الاقتصادية للطلب مع وجود خصم كمية :

إن فروض هذا النموذج مشابهة لفروض النموذج الأساسي مع وجود

فارق واحد هو وجود أسعار شراء مختلفة للكميات حسب حجم الكميات

المشتري ولذلك حتى ندخل أثر خصم الكمية في الحساب يجب إضافة نوع ثالث من التكاليف هو تكاليف شراء الوحدات السنوية إلى معادلة التكاليف الكلية فتصبح :

ت ك = تكاليف الاحتفاظ بالمخزون + تكاليف إعداد الطلبات + تكاليف شراء الوحدات السنوية .

إن تكاليف الاحتفاظ في المخزون = ط * خ / ك

أما تكاليف إعداد الطلبية = ط * ت / ك

بينما تكاليف شراء الوحدات السنوية = ط × ش

حيث أن ش تمثل كلفة شراء الوحدة الواحدة .

أما الكمية الاقتصادية للطلب (ك*) = $\frac{ت}{ط} \times \frac{ش}{خ}$ ولكن عند كل سعر شراء.

المبحث الثاني: سياسات الإنتاج:

"تقوم المجتمعات الإنسانية باختلاف مواطنها وفعاليتها ودرجات تقدمها ورقابتها على الأنشطة الإنتاجية الفاعلة في كل منها ، فالنشاط الإنتاجي هو الدعامة الرئيسية التي تركز عليها حضارة الأمة وقدرتها على النمو اجتماعياً واقتصادياً.

فعن طريقها يتم استغلال الثروات البشرية والمادية بهدف إشباع رغبات وحاجات المجتمع المتزايدة من السلع والخدمات . كما أن النشاط الإنتاجي يعتبر المصدر الرئيس لوفي فرص العمل وزيادة قدرة المواطن على إشباع حاجاته ورفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، أي أن

النشاط الإنتاجي هو الدعامة التي تعتمد عليها قطاعات المجتمع المختلفة من أجل تحقيق أهداف المواطن وآماله المستقبلية في حياة التقدم والرفاهية".¹

السياسات الإنتاجية:

تعتبر سياسات الإنتاج من السياسات الداخلية والإستراتيجية التي تقوم عليها المنشأة وأن الذي يحدد سياسة الإنتاج هو الطلب .

وسوف نستعرض بعض أنواع السياسات:

1. سياسة الإنتاج الكبير
2. سياسة الإنتاج المستمر
3. سياسة الإنتاج بالطلبات والإنتاج بالدفع
4. سياسة التبسيط
5. سياسة التنوع
6. سياسة التصغير
7. سياسة التتميط
8. سياسة التخصص

❖ سياسة الإنتاج الكبير:

سياسة الإنتاج الكبير تعني أن العمليات الصناعية تتم باستخدام كميات كبيرة من المواد ،وبعدد كبير من الآلات وكذلك الأفراد ،وحسب نوعية التخصص المطلوبة.

كما أن العمل يقسم إلى تقسيمات كبيرة ،وقد يكون كل منها متخصص في نوع معين من العمل ، وتكمل كل منها الأخرى.

1. لينا أنطون توما ،بحوث التسويق وأثرها في تحديد سياسات الإنتاج في المنظمات الصناعية السورية، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق، 1998، ص 38

ومن متطلبات سياسة الإنتاج الكبير أن تعمل المصانع بطاقة إنتاجية كبيرة حيث الآلات والتجهيزات بحجم كبير ، ويجب استيعاب هذه الطاقة بالقدر الملائم وإمكانياته المادية .¹

❖ سياسة الإنتاج المستمر :

تعني هذه قيام المنشأة بالعمل مدة أربعة وعشرين ساعة دون توقف أي يكون الطلب على هذه السلع دائم ومستمر وتتبع هذه السياسة في بعض المنتجات الغذائية وذلك لما له طلب كبير .

❖ سياسة الإنتاج بالطلبات وإنتاج الدفع :

وفي هذه السياسة تقوم المنشأة بتخطيط الإنتاج على أساس ما يصلها من طلبات من العملاء .

وفي هذه السياسة تقوم المنشأة الصناعية بإنتاج مواصفات معينة تناسب كل عميل ، أو تناسب عدة عملاء حسب تفصيلاتهم الخاصة .
سياسة إنتاج الدفع فهي سياسة تركز على أن الإنتاج لا يخرج جميعه في وقت واحد أو يتكرر على مدار السنة الواحدة.²
❖ التخصص :

وتقوم سياسة التخصص على أن المنشأة الصناعية تتخصص في منتج واحد فقط أو مجموعة محددة من السلع المتشابهة .

1. محمد أحمد المصري، إدارة الإنتاج والعلاقات الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001،

ص 124

2. أحمد المصري ، مرجع سبق ذكره

❖ التبسيط :

إن المقصود من سياسة التبسيط والتقليل من عدد وأصناف وأنواع المنتجات التي تنتجها المنظمة وتخفيض أشكالها ونماذجها وتبسيط طرائق الإنتاج وتخفيض درجات التعقيد وحذف المواد والجزء غير الضرورية في تركيبها .

وعندما يقوم المصنع بإتباع سياسة التبسيط فإنه يقوم بتقليل عدد تشكيله المنتجات في الشكل أو اللون أو المقاسات النادرة ، والاقتصار على المنتجات التي يكون الطلب عليها بالشكل الكافي لتحقيق الإيراد المطلوب .

وبالتالي فإن تبسيط الإنتاج أو المنتجات يتمثل في الاستغناء عن بعض أوجه النشاطات الغير ضرورية وذلك لتخفيض نسبة العوادم والوصول إلى الغاية الاقتصادية المنشودة .

❖ التنوع :

وهي عكس سياسة التبسيط وتعني:

زيادة عدد أصناف وأنواع المنتجات التي تنتجها المنظمة وأشكالها وموديلاتها وقياساتها بالنسبة للسلعة الواحدة بالإضافة إلى زيادة كمية عدد وأجزاء المواد الداخلة في تركيبها ولا بد للزيادة في الإيرادات التي تتحقق من ذلك من تغطية التكاليف والمصروفات المنفقة على الأقل ، حيث تضطر المنظمة إلى إتباع سياسة التنوع عندما تكون منتجاتها الأصلية موسمية أو مواد خام تتوفر في فترة زمنية محددة من السنة مثل المدفئ في الشتاء عندئذ تبحث المنظمة عن سلع أخرى تنطبق طرائق إنتاجها مع عملية إنتاج السلعة الأصلية التي تنتجها ، وذلك من أجل استمرارية عمليات الإنتاج واستغلال الطاقة المتاحة لديها على مدار العام ، بالإضافة إلى تخفيض خطر التبديلات في الطلب على المنتجات الأصلية والموسمية ليقوم بالتنوع

بتعويض النقص في الإيرادات بتحقيق إيرادات جديدة من بيع السلع والتشكيلة الجديدة .

بالإضافة إلى وجود أسواق جديدة ظهور مستهلكين جدد وتطورات تقنية جديدة.

❖ التصغير:

يتوجه العالم اليوم إلى التصغير الذي يتجاوز في معناه الحجم والوزن أن يؤدي إلى انخفاض فعاليته أو درجة أدائه أو نقصان في وظائفه ويأخذ التصغير في هذا المفهوم أشكالاً متعددة :

1. ثبات الوزن أو الحجم مع زيادة في الإنجاز أو الفعالية.
 2. زيادة في الإنجاز أو الفعالية بنسبة أكبر من الزيادة في الحجم والوزن.
 3. انخفاض في الوزن أو الحجم مع ثبات في الإنجاز أو الفعالية.
 4. انخفاض في الوزن والحجم بنسبة أكبر من الانخفاض في الإنجاز أو الفعالية.
 5. زيادة الإنجاز أو الفعالية مع انخفاض في الوزن أو الحجم والمساحة.
- مثل الاتجاه لتصغير حجم التلفاز أو الحاسب....

❖ التنميط الصناعي:

يعتبر التنميط بشكل أساسي معياراً للقياس والجودة وللإنجاز وقد أقيم بالعرف أو بحكم العادة وبحكم القانون.

تتص القوانين في جميع الدول والبلدان على وجوب استخدام زجاج بمواصفات معينة ومقاييس محددة .

وقد يأخذ التنميط طابعاً دولياً أو محلياً حسب مكان تسويق السلعة فالتنميط المحلي للتسويق في السوق المحلي والتنميط الدولي للتسويق في الأسواق الدولية.

❖ مجال الترميط الصناعي:

يعتبر النشاط الصناعي المجال الأكثر استخداماً لسياسة الترميط وبخاصة في تصميم المنتجات والأشكال الهندسية والمواد ومراحل العمل وطرائق تنفيذها .

1. ترميط السلع والمنتجات :

وهذا يعني إنتاج السلع بأحجام أو أشكال وتصميمات أو قياسات معينة على الرغم من اختلاف المنظمات التي تنتجها في الدولة الواحدة أو في العالم، وتتضمن عملية ترميط الاتفاق بين المنظمات المنتجة لهذه السلع على ماهية المواد التي تدخل في تركيب السلعة وطريقة تركيبها ومواصفاتها المادية ، ودرجة الجودة وطريقة الأداء بهدف إنتاجها وبيعها للمستهلك.

2. ترميط التصميم الهندسي :

ويتعلق بالأجزاء والقطع التي يتكون منها المنتج ، وغالباً توضع في دليل أو (كاتالوج) ويشار إليها بأرقام معينة يستطيع المصمم أن يتعرف على الجزء والأدوات التي تخدم هدفه .

3. ترميط المواد:

وهي التي تتعلق بشكل وحجم ومواصفات ونماذج المواد المستعملة ، ويمكن أن تتحدد مواصفات المواد وخصائصها المرغوبة وفق معايير ومقاييس محددة .

4. ترميط الكميات:

وهي الأنماط التي تتعلق بالكمية المطلوب إنتاجها في وحدة الزمن ساعة أو يوم أو أسبوع أو سنة ، من قبل العامل أو الآلة ، ما يساعد على رقابة المواد والتكاليف وفاعلية الأداء ومعدلات الصرف، مما يساهم في تبسيط الإجراءات وسهولة الإشراف والرقابة على سير العملية الإنتاجية.

5. تنميط مراحل العمل في العمليات الإنتاجية:

وهذه السياسة تتعلق بتنميط أسلوب الإنتاج وطرائق العمل التي تتبعها المنظمة بالنسبة لكل سلعة تقوم بإنتاجها ، ويمكن التوصل إلى هذا الأسلوب من التنميط بالتحليل والبحث العلمي أو من خلال الخبرة السابقة وإجراء التجارب والاختيار.¹

تقويم المخزون السلعي :

طبيعة المخزون:

يتكون المخزون من البضاعة التي تعتبر من الناحية القانونية مملوكة للمنشأة ويشمل المخزون تلك البضائع التي يتم الحصول عليها بغرض إعادة بيعها من خلال النشاط الاقتصادي المعتاد للمنشأة أو لغرض استهلاكها لإنتاج سلع وبيعها في المستقبل.

يتم بيع المخزون بسعر أعلى من سعر التكلفة حيث يمثل الفرق بين السعرين مصدر الدخل الرئيسي للمنشأة.

وطرق تقويم المخزون يترتب عليها تقيم تكلفة البضاعة المتاحة للبيع

إلى جزئين

1- تكلفة البضاعة المباعة التي تعتبر مصروفاً يتم مقابلته بالإيرادات المحققة من المبيعات في قائمة الدخل.

2- المخزون السلعي في نهاية المدة والذي يعتبر أصلاً ضمن الأصول المتداولة في الميزانية العمومية.

¹د.محمد ناصر، د.يونس عواد، مرجع سبق ذكره.

تبويب المخزون السلعي:

- المنشآت التجارية ← حساب المخزون التجاري
- المنشآت الصناعية
 - ← حساب مخزون المواد الأولية
 - ← حساب مخزون الانتاج تحت التشغيل
 - ← حساب مخزون الإنتاج التام

أ- مخزون المواد الأولية: عبارة عن المواد الخام الأساسية التي تحصل عليها المنشأة للاستخدام المباشر في العملية الإنتاجية كالحديد الخام. وهناك بعض الخامات المساعدة التي لا تتعلق مباشرة بالعملية الإنتاجية ولكنها ضرورية للتشغيل ويتم فصلها في حساب مستقل يسمى حساب الخامات غير المباشرة مثل الوقود.

ب- مخزون الإنتاج تحت التشغيل: يشمل المنتجات التي بدأت في العملية الإنتاجية ولم يتم اكتمالها في نهاية الفترة المحاسبية ويتضمن مكونات من ثلاث عناصر تكلفة أساسية:

1. المواد الخام
2. العمل المباشر (أجور مباشرة)
3. المصروفات الصناعية غير المباشرة مثل استهلاك الأصول المستخدمة.

ج- مخزون الإنتاج التام : يشمل المنتجات التامة الصنع المعدة للبيع ويشمل على مكونات التكلفة الثلاثة نفسها مع اختلاف أن هذه التكلفة تشتمل على جميع العناصر الضرورية اللازمة للحصول على المنتج النهائي.

الإفصاح عن المخزون في الميزانية العمومية: يظهر المخزون السلعي ضمن الأصول المتداولة وبأقسامه في المنشآت الصناعية.

أنظمة المخزون:

1. **نظام المخزون المستمر:** يتم تسجيل كل المعاملات المتعلقة بتكلفة الحصول على البضاعة في حـ/المخزون السلعي.

- ليس هناك حاجة لفتح حسابات مستقلة لعمليات الشراء والرد.
- يجعل حساب المخزون مديناً: ب: قيمة المشتريات وتكلفة النقل للداخل. ودائناً ب: تكلفة البضاعة المباعة والمردودات والمسموحات والخصم المكتسب.
- فهنا يتم تخصيص حسابين فقط هما المخزون السلعي وتكلفة البضاعة المباعة وهو حساب مصروف.
- لا يتطلب الأمر إجراء قيود تسوية في نهاية المدة للمخزون السلعي.
- نظراً للتكلفة المرتفعة والجهد الكبير اللذين يتطلبهما هذا النظام فإنه غالباً ما يلاءم السلع قليلة العدد المرتفعة القيمة.
- يتحتم إجراء جرد فعلي مرة واحدة على الأقل لمطابقة رصيد المخزون الفعلي مع رصيده بالدفاتر.

2- **نظام المخزون الدوري:** لا تمسك المنشأة سجلات مستمرة بل تعتمد على كمية المخزون السلعي الموجود فعلاً في المخازن في نهاية الفترة عن طريق الجرد الفعلي للمخزون وتتم التسوية في نهاية الفترة لتحديد تكلفة البضاعة المباعة

• لا يتم التسجيل للعمليات في حساب المخزون بل يتم فتح حسابات مستقلة للمشتريات والمردودات والمسموحات والخصم المكتسب.

• وللتفرقة بين النظامين نرى المعادلات التالية:

الدوري: المخزون السلعي أول المدة + صافي المشتريات - المخزون السلعي آخر المدة = تكلفة البضاعة المباعة.

المستمر: المخزون السلعي أول المدة + صافي المشتريات - تكلفة البضاعة المباعة = المخزون السلعي آخر المدة.

وتكون القيود كالتالي:

المخزون الدوري

العملية المخزون المستمر

من حـ / المشتريات

من حـ / المخزون السلعي

الشراء

إلى حـ / النقدية

إلى حـ / النقدية

من حـ / النقدية

من حـ / النقدية

البيع

إلى حـ / المبيعات

إلى حـ / المبيعات

لا يوجد قيد

قيد التسوية من حـ / تكلفة البضاعة المباعة

إلى حـ / المخزون السلعي

من حـ / تكلفة البضاعة المباعة

قيد التسوية والإقفال لا يوجد قيود

إلى حـ / المخزون السلعي

من حـ / المخزون السلعي 12/30

إلى حـ / تكلفة البضاعة المباعة

من حـ / تكلفة البضاعة المباعة

إلى حـ / المشتريات

محتويات المخزون السلعي:

عندما يتم نقل تكلفة البضاعة القانونية للمنشأة فإن المفردة يتم إدراجها ضمن مخزونها حتى لو كانت غير موجودة فعلاً في المخازن ولكن جرت العادة على تسجيل المشتريات عند تسليم المنشأة للسلع المشتراة ولكن هناك بعض المعاملات التجارية التي تمثل مصدراً للخطأ في محتويات المخزون مثل:

أ- البضاعة بالطريق:

- البضاعة المشحونة والتسليم بميناء أو مكان الشحن ————— سجل في دفاتر المشتري.
- البضاعة المشحونة والتسليم بميناء أو مكان الوصول ————— سجل في دفاتر البائع.
- لأن التسليم بمكان الشحن يعني تحمل المشتري بكافة مصروفات الشحن والتأمين والعكس عندما تكون شروط التسليم مكان الوصول فإن البائع يتحمل كافة المصروفات.

2- بضاعة الأمانة:

تخضع عملية البيع لنظام الوكالة حيث يقوم مالك البضاعة ويسمى الموكل بإيداعها طرف شخص آخر أو منشأة أخرى لغرض البيع ويسمى الوكيل الذي يقوم ببيعها لطرف ثالث وعندما يتم البيع يقوم الوكيل باستيفاء عمولته المتفق عليها ومصروفات تتميم البيع ويسدد الصافي بعد ذلك للموكل وفي حالة عدم بيعها يقوم بإرجاعها للموكل حيث يظل محتفظاً بالملكية القانونية لها.

يتم الإفصاح عن هذا المخزون باعتباره بنداً مستقلاً في قائمة المركز المالي للموكل إذا كانت قيمتها مرتفعة مما يبرر فصلها عن باقي المخزون السلعي ولا تظهر ضمن قوائم جرد الوكيل.

أخطاء المخزون السلعي وأثرها في القوائم المالية:

- 1- عدم قيام المنشأة بتسجيل المشتريات في الدفاتر المحاسبية وعدم إدراج هذه البضاعة المشتراة ضمن مخزون آخر المدة:

قائمة الدخل:

المشتريات أقل مما يجب
تكلفة البضاعة المباعة لا أثر
صافي الدخل لا أثر
مخزون آخر المدة أقل مما يجب

قائمة المركز المالي:

المخزون أقل مما يجب
الأرباح المحتجزة لا أثر
الموردين أقل من اللازم
رأس المال العامل لا أثر
نسبة التداول أكبر مما يجب

- 2- قد تقوم المنشأة بتسجيل المشتريات بطريقة سليمة ولكن يتم إغفال إدراج البضاعة ضمن المخزون آخر المدة.

قائمة الدخل:

تكلفة البضاعة المباعة أكبر مما يجب
صافي الدخل أقل مما يجب

قائمة المركز المالي :

المخزون أقل مما يجب
الأرباح المحتجزة أقل مما يجب
رأس المال العامل أقل مما يجب
نسبة التداول أقل مما يجب

3- 1- وقوع السهو في تسجيل المشتريات في الدفاتر المحاسبية ولكن يتم

إدراج البضاعة ضمن المخزون السلعي في نهاية الفترة.

• صافي رأس المال العامل أكبر مما يجب صافي الدخل أكبر مما يجب

قائمة الدخل:

تكلفة المشتريات أقل مما يجب
مما يؤدي إلى نقص صافي دخل

قائمة المركز المالي :

الموردين أقل مما يجب
نسبة التداول أكبر مما يجب
الفترة التالية

التحديد الدقيق للمخزون السلعي والتسجيل السليم مطلبيين رئيسيين لإعداد القوائم المالية بشكل سليم.

تحديد عناصر تكلفة المخزون السلعي:

- التكلفة التاريخية للمخزون عبارة عن ثمن شراء السلع ومصروفات الشحن والتأمين على المشتريات وتكلفة العمالة والمصروفات الصناعية اللازمة لإنتاج السلع.
- تعالج مصروفات البيع والتسويق كمصروفات فترة ولا تدخل ضمن تكلفة المخزون بسبب:

1- تميزها بعلاقتها المباشرة بالسلع المباعة وليس بالمخزون غير المباع في نهاية الفترة.

2- ضالة هذه المصروفات فضلاً عن عدم وجود غرض حقيقي يمكن خدمته من وراء إجراء توزيع هذه المصروفات على المخزون السلعي.

- مصروفات الفوائد تعالج على أنها تكلفة تمويل ويجب عدم تحميلها على تكلفة الأصل فتعتبر مصروفات فترة.

معالجة خصومات الشراء:

يتم تسجيل خصومات الشراء إما:

- 1- بطريقة السعر الإجمالي أو
- 2- طريقة صافي السعر أو
- 3- طريقة المخصص

في ظل الطريقة الثانية والثالثة يتم تسجيل تكلفة صحيحة للمخزون وتلقيان الضوء على أوجه القصور أو عدم الكفاءة في عملية الإدارة .

طريقة السعر الإجمالي لا تؤدي بالضرورة إلى الحصول على تكلفة صحيحة للمخزون السلعي لأنه في حالة الخصومات التي لم يتم اكتسابها تتضمن تكلفة المخزون ذلك الخصم المفقود وهي الطريقة الأكثر انتشاراً في الاستخدام والممارسة نظراً لبساطتها في الاستخدام فضلاً عن أن النتائج المترتبة عليها عادة لا تختلف جوهرياً عن الطرق الأخرى بالإضافة لمعارضة مديري المنشآت الإفصاح عن الخصم النقدي المفقود في قائمة الدخل.

افتراضات تدفق تكلفة المخزون السلعي:

المنشأة قد تتبع سياسة صرف في المخازن الخاصة بها تتطلب تصريف السلع المخزنة أولاً قبل البدء في تصريف السلع المشتراة خلال الفترة في حين أن افتراض تدفق التكلفة المتبع لتقويم كل من تكلفة السلع المباعة وغير المباعة بغرض إعداد القوائم المالية هو افتراض متوسط تكلفة السلع المتاحة للبيع

- 1- طريقة التمييز المحدد : تستخدم في المنشآت التي تتعامل في عدد محدود من السلع ذات القيمة المرتفعة وغير المتجانسة بحيث يسهل التمييز بينها على أساس مادي وتستخدم في ظل نظامي الجرد الدوري والمستمر.
 - 2- يصعب تطبيقها في الأصناف كثيرة العدد والمتجانسة التي يصعب التمييز بينها كما تشوبها نقطة ضعف أخرى في كونها تتيح إمكانية التلاعب في تحديد الدخل الخاص بالفترة المحاسبية.
 - 3- طريقة متوسطة التكلفة : إذا كانت المنشأة تتبع نظام المخزون الدوري فإن متوسط تكلفة الوحدة من المخزون يتم احتسابه فقط في نهاية الفترة وفي هذه الحالة يطلق عليه المتوسط المرجح.
- إذا كانت المنشأة تتبع نظام المخزون المستمر فإن هناك طريقة أخرى لاحتساب متوسط التكلفة تسمى متوسط التكلفة المتحرك أو المتغير حيث يلزم احتسابه كلما وردت كميات جديدة أو تم شراء مشتريات
- متوسط التكلفة المرجح :** تكلفة البضاعة المتاحة للبيع خلال الفترة
- عدد الوحدات المتاحة للبيع خلال الفترة
- متوسط التكلفة المتحرك :** قيمة الرصيد الموجود + قيمة المشتريات الواردة
- كمية الرصيد الموجود + كمية المشتريات الواردة
- طريقة المتوسط المتحرك تتميز بسهولة تطبيقها وكذلك الموضوعية في تحديد تكلفة كل من المخزون السلعي في نهاية الفترة وتكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة فضلاً عن أنها لا تتيح للإدارة مجالاً للتلاعب في قياس الدخل الخاص بالفترة شأن الطرق الأخرى .

❖ طريقة الوارد أولاً صادر أولاً :

البضاعة المشتراة أولاً يتم بيعها أو تصريفها أولاً وهنا يلاحظ تحقيق التوافق بين تدفق تكلفة المخزون والتدفق السلعي للمخزون وهنا تتشابه مع طريقة التمييز المحدد في حساب تكلفة مخزون آخر الفترة ولا تسمح بإمكانية التلاعب في رقم الدخل الخاص بالفترة نظراً لأن المنشأة لا تملك حرية اختيار مفردات التكلفة التي يتم البيع على أساسها أو تقييم مخزون آخر المدة وفقاً لها.

- تؤدي إلى تقييم مخزون آخر الفترة على أساس أسعار الشراء الحديثة مما يعني ظهور المخزون في الميزانية بقيمة أكثر واقعية.
- يعاب عليها أن تكلفة البضاعة المباعة يتم تقييمها بأقدم الأسعار مما يؤدي إلى عدم إمكانية مقابلة إيرادات جارية بتكاليف جارية مما يؤدي إلى عدم الدقة في قياس مقدار الدخل.

❖ طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً :

البضاعة المشتراة أخيراً يتم بيعها أو تصريفها أولاً، في ظل استخدام نظام المخزون المستمر يتم حساب تكلفة البضاعة المباعة على أساس تكلفة أحدث المشتريات قبل حدوث عملية البيع مباشرة خلال الفترة الأمر الذي سيؤدي إلى اختلاف تكلفة كل من المخزون في نهاية الفترة وتكلفة البضاعة المباعة في ظل نظام المخزون المستمر عنهما في ظل نظام المخزون الدوري.

يرى مؤيدو هذه الطريقة أنه كلما باعت المنشأة بضاعة كانت هناك حاجة إلى إحلالها ببضاعة جديدة أي أن عملية البيع تتطلب إحلال البضاعة المباعة

بغيرها كما أن التحديد السليم للدخل يتطلب مقابلة التكلفة الجارية للبضاعة بالإيرادات الجارية مقارنة افتراضات تدفق تكلفة المخزون السلعي :

- إتباع طريقة الوارد أولاً صادر أولاً يؤدي إلى الحصول على أقل قيمة لتكلفة البضاعة المباعة وبالتالي تزداد قيمة مخزون نهاية الفترة.

- إتباع طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً تؤدي إلى الحصول على أعلى قيمة لتكلفة البضاعة المباعة مما يترتب عليه أقل رقم للدخل مقارنة بالافتراضات الأخرى وتتنخفض قيمة مخزون نهاية الفترة.

- طريقة متوسط التكلفة تقع وسطاً بين النتائج المستخرجة لكل من طريقتي FIFO , LIFO وهذا بافتراض أن اتجاه الأسعار تصاعدي.
- هناك اختلاف بين النتائج في ظل كل من نظامي الجرد الدوري والجرد المستمر

1- في ظل طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً تكون تكلفة البضاعة المباعة في ظل نظام الجرد الدوري أكبر منها في ظل نظام الجرد المستمر .

2- في ظل طريقة متوسط التكلفة يتم استخدام المتوسط المرجح في ظل نظام الجرد الدوري والمتوسط المتحرك في ظل نظام الجرد المستمر .

3- في ظل طريقة الوارد أولاً صادر أولاً لا توجد اختلافات في النتائج مع اختلاف نظام الجرد .

- معيار المخزون السلعي السعودي يرى أن طريقة متوسط التكلفة تحقق التوازن بين الطرق السابقة وإذا ما وُجد من الناحية العملية أو لاعتبارات أخرى معقولة استخدام طريقة الداخِل أولاً خارج أولاً أو طريقة الداخِل أخيراً خارج أولاً عندئذ ينبغي الإفصاح عن المبررات التي أدت إلى عدم استخدام طريقة المتوسط المرجح والإفصاح عن الفروق .

❖ طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً :- المجموعات لسلمية:

تعتمد على قيام المنشآت بتجميع السلع المتشابهة في مجموعات وبحيث تعتبر كل منها مجموعة سلمية ذات تكلفة خاصة بها .

يتم تحديد متوسط تكلفة الوحدة لكل مجموعة سلمية على حدة بافتراض أن كل وحدات المجموعة قد تم شراؤها خلال نفس الفترة وبنفس السعر أي أن أي زيادة في المخزون خلال الفترات التالية سيحدد لها متوسط تكلفة جديد للوحدة وتمثل بذلك طبقة جديدة تضاف على الطبقة أو الطبقات المحددة خلال الفترات السابقة .

عندما تتخفض كمية المخزون آخر المدة عن كمية المخزون أول المدة يتم طرح تكلفة أحدث طبقة من طبقات مخزون بداية الفترة طبقاً لطريقة الوارد أخيراً صادر أولاً .

❖ طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً القيمة النقدية :

أحياناً مات واجه الطريقة السابقة مشاكل عديدة وذلك حال تعديل عناصر المجموعة السلمية لأسباب اقتصادية مختلفة أو عند إضافة عناصر جديدة للمجموعة السلمية أو تعديل مزج المجموعات نفسها وإعادة تصنيفها .

- للتغلب على هذه المشاكل تم استحداث هذه الطريقة حيث يتم قياس الزيادة أو الانخفاض في المخزون السلعي آخر المدة بالقيمة النقدية باستخدام وحدة النقد كوحدة قياس بدلاً عن عدد الوحدات أو المجموعات السلعية ومن ثم يتم تحديد الطبقات اعتماداً على التغيرات في إجمالي القيمة النقدية ولا تكون هناك حاجة لدراسة التقلبات في عدد وحدات المجموعة السلعية وتتطلب قياس المخزون وفقاً لأسعار سنة الأساس وأسعار السنة الجارية أي سنة القياس وبمقارنة كل من مخزون أول وآخر المدة طبقاً لأسعار سنة الأساس يمكن التعرف على الزيادة الحقيقية أو النقص الحقيقي في المخزون.